

الإحاطة الجارية

أولاً: القوانين:

١. القانون رقم ٢١ لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات. (الجريدة الرسمية - العدد ١٤ مكرر ج في ٨ أبريل سنة ٢٠١٥).
٢. القانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية. (الجريدة الرسمية - العدد ١٦ مكرر "ب" في ٢٠ أبريل سنة ٢٠١٥).
٣. القانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٥ بتعديل بعض أحكام قانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ في ١٦ مكرر "ب" في ٢٠ أبريل سنة ٢٠١٥).
٤. القانون رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٥ في شأن وقف العمل بالتوقيات الصيفي. (الجريدة الرسمية - العدد ١٧ تابع في ٢٣ أبريل سنة ٢٠١٤).

ثانياً: قرارات رئيس الجمهورية:

لا يوجد.

ثالثاً: قرارات رئيس الوزراء:

- ١- قرار رئيس الوزراء رقم ٨٠٣ لسنة ٢٠١٥ بشأن التظلم من القرارات الإدارية الصادرة تطبيقاً لأحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤. (الجريدة الرسمية - العدد ١٤ مكرر "ب" في ٧ أبريل سنة ٢٠١٥).

رابعاً: أحكام المحكمة الدستورية:

لا يوجد.

خامساً: القرارات الوزارية وما في حكمها:

١. قرار هيئة الرقابة المالية رقم ٦ لسنة ٢٠١٥ بشأن تعديل القواعد التنفيذية لمزاولة آلية التعامل على الأسهم ذات الجلسة Intra Day Trading. (الوقائع المصرية - العدد ٨٠ - فى ٧ أبريل سنة ٢٠١٥).
٢. قرار محافظ البنك المركزى رقم ٢-١ لسنة ٢٠١٥ بتعديل المادة السادسة من النظام الأساسى لبنك مصر. (الوقائع المصرية - العدد ٨٤ - فى ١٢ أبريل سنة ٢٠١٥).